

التجارة و اهداف التنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الحادية عشر اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة
الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية

بيروت 27-28 تشرين الثاني 2017

قسم التكامل الاقليمي



الأمم المتحدة

الاستشهاد

ESCWA

مخطط العرض

مقدمة

التجارة وأهداف التنمية المستدامة: تحليل نظري

التجارة وأهداف التنمية المستدامة: استبيان الآراء

خلاصة

خطة التنمية المستدامة 2030

اقتصادية

اجتماعية

بيئية

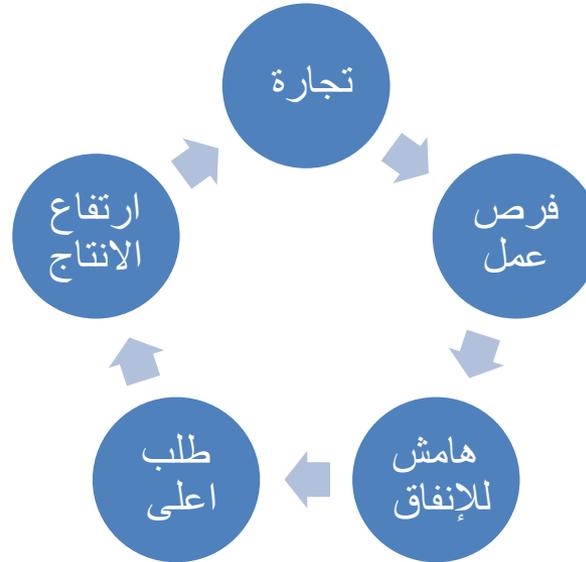
أهداف التنمية المستدامة



مقدمة

- التجارة في السلع والخدمات محرك أساسي للتنمية والنمو.
- للتجارة في الخدمات دورٌ رئيسي في الاقتصاد مثل الاتصالات والخدمات المالية وخدمات التأمين وخدمات الأعمال، والخدمات البيئية وخدمات النقل والتعليم والصحة وغيرها.
- وتشكل الخدمات ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين لا تتجاوز خمس التجارة الدولية.
- توفر التجارة في الخدمات فرص كبيرة للنمو.

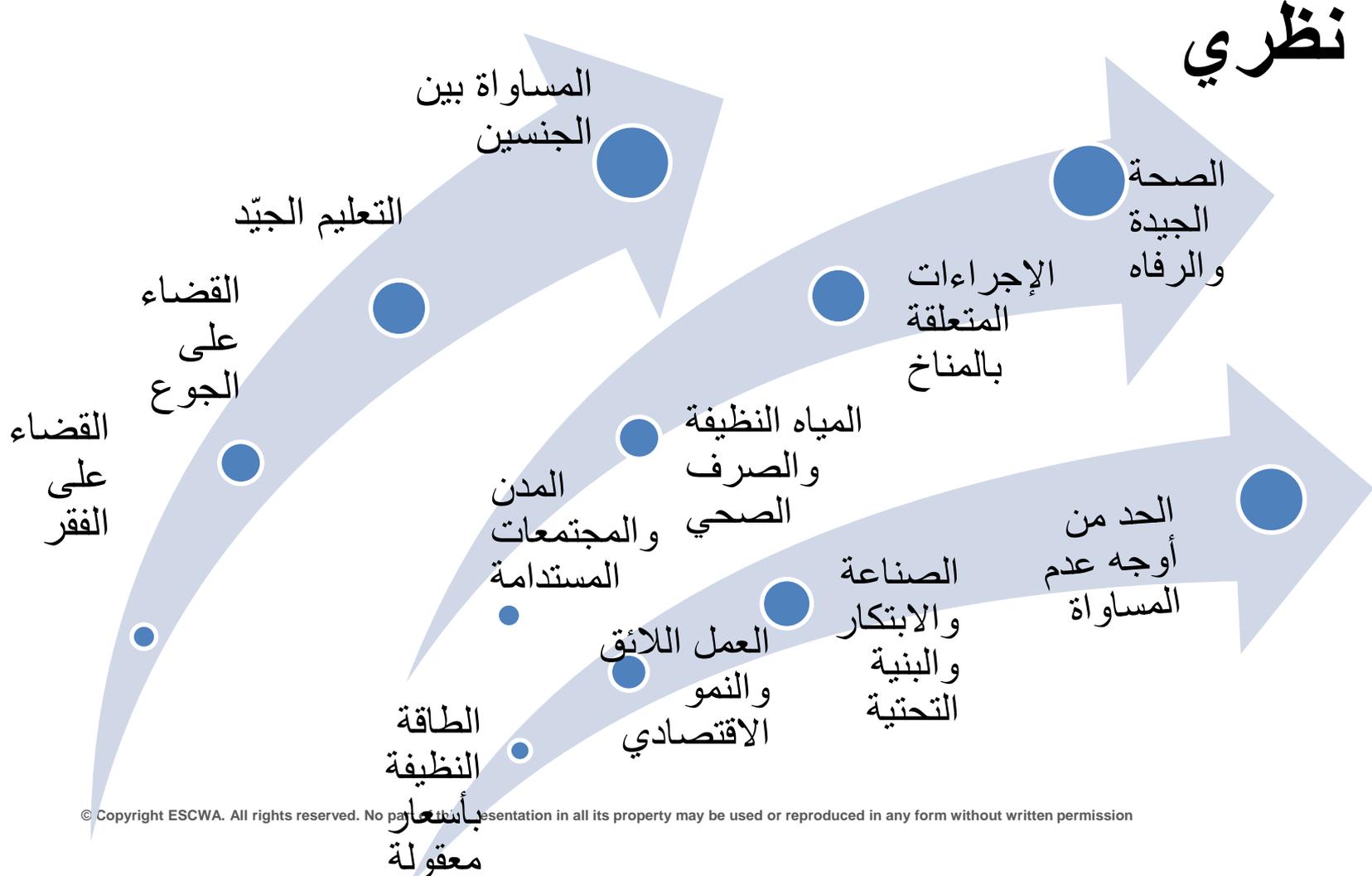
مقدمة



مقدمة

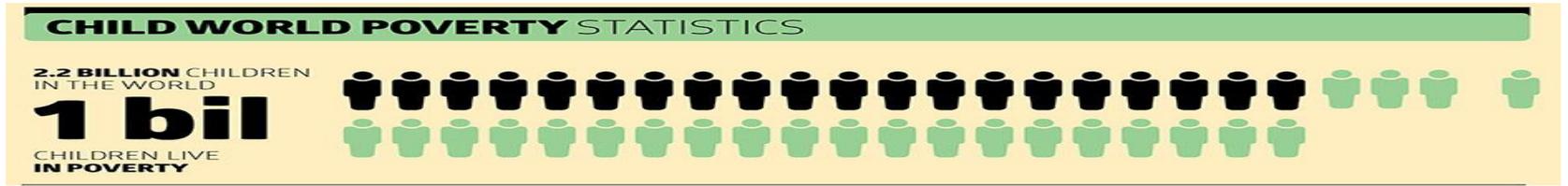
وتستعرض هذه الوثيقة العلاقة بين التجارة وأهداف التنمية المستدامة، وتحلل نتائج استبيان وجهته الإسكوا إلى مسؤولين تجاريين في المنطقة العربية حول تصورهم لدور التجارة في تحقيق هذه الأهداف. كما تبحث في التحديات التي تواجهها التجارة الدولية المتعددة الأطراف وتقارن بين آثار التجارة الإيجابية والسلبية على التنمية المستدامة.

التجارة وأهداف التنمية المستدامة: تحليل نظري



الهدف ١ - القضاء على الفقر

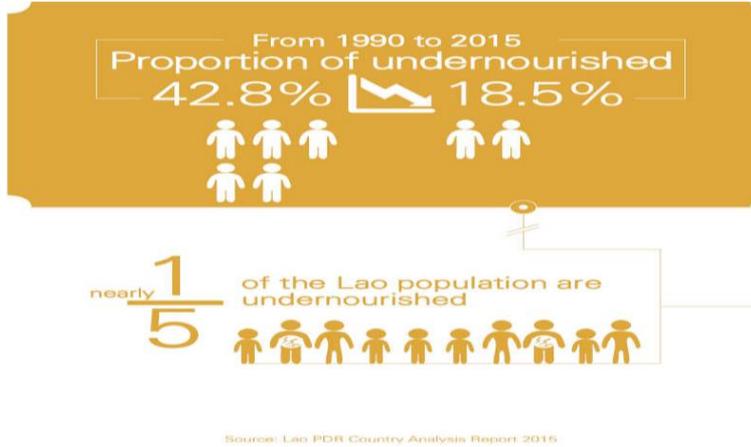
• يرتبط توسيع نطاق التجارة وما ينتج عنه من نمو اقتصادي بالحد من الفقر.



• يمكن ان يؤدي تحرير التجارة لتوفير حوافز للابتكار والاستثمار، غير أنه يزيد من قابلية تضرر الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

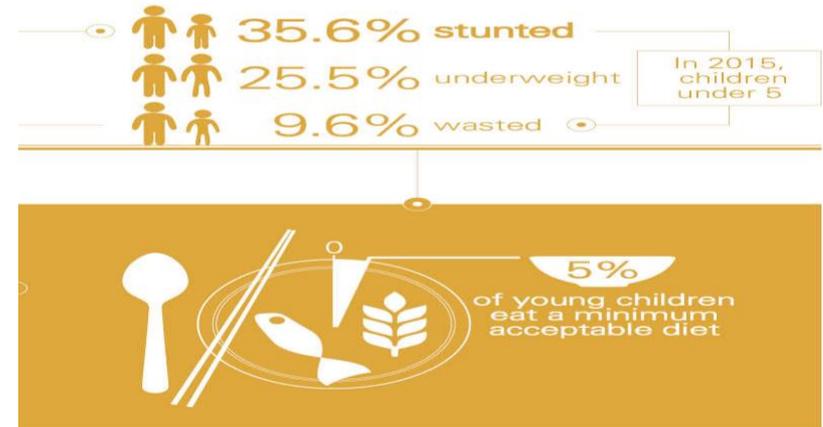
• ومن جهة أخرى، تؤكد بعض الأدلة أن تحرير التجارة يساعد الفقراء من خلال تخفيض أسعار الواردات من الأغذية الأساسية والأدوية والمنتجات الصحية وغيرها.

الهدف ٢ - القضاء على الجوع



• أما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فترى في تحرير تجارة المنتجات الزراعية فرصة لتحسين الأمن الغذائي. غير أنّ ذلك يستدعي إصلاحات كبيرة في السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

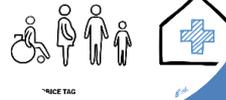
• تختلف الآراء عن أثر الحواجز التجارية والإعانات على الأمن الغذائي. فيرى البعض أن الدعم الكبير للزراعة في الاقتصادات المتقدمة يفرض ضغوطاً تخفّض الأسعار العالمية فتفقّر المزارعين في الاقتصادات النامية، ولا بد من حواجز لحماية القطاع الزراعي في تلك البلدان.



الهدف ٣ - الصحة الجيدة و الرفاه الاجتماعي



...ents in health system...
... prevent
**7 million premature
deaths by 2030**



زيادة قدرة الدول النامية على
تسويق منتجاتها بفعالية اكبر
الى قاعدة أوسع من المستهلكين



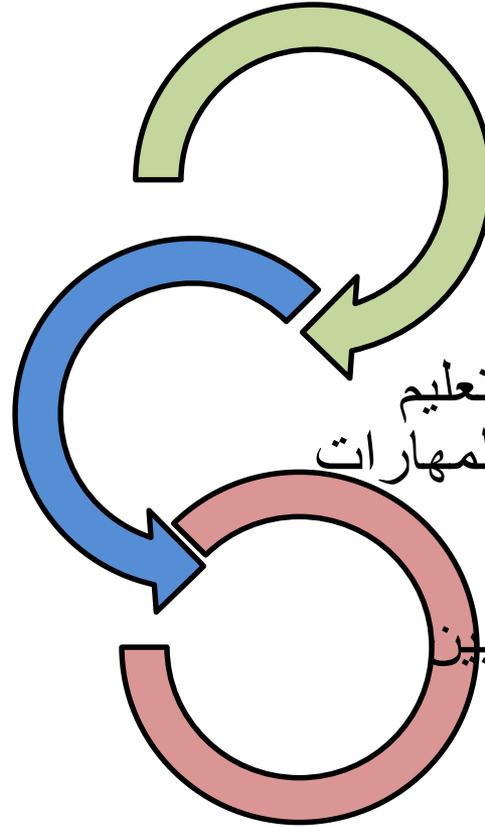
تزداد العولمة في تقديم
الخدمات الرعاية الصحية

الهدف ٤- التعليم الجيد



- رأس المال البشري الماهر عاملٌ رئيسي في التنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، الافتقار إلى التعليم الجيد يؤدي إلى تدني مستويات الكفاءة اللازمة للتنافسية.
- فصَقْلُ مهارات القوة العاملة يسهم في التنويع الاقتصادي والتطور التكنولوجي، والتغيّر الهيكلي في تقسيم العمل. وفي العديد من البلدان النامية، قوَّض ضعف التعليم تكوين رأس المال البشري الماهر، فأضعف التنمية الاقتصادية والنمو.

الهدف ٥- المساواة بين الجنسين

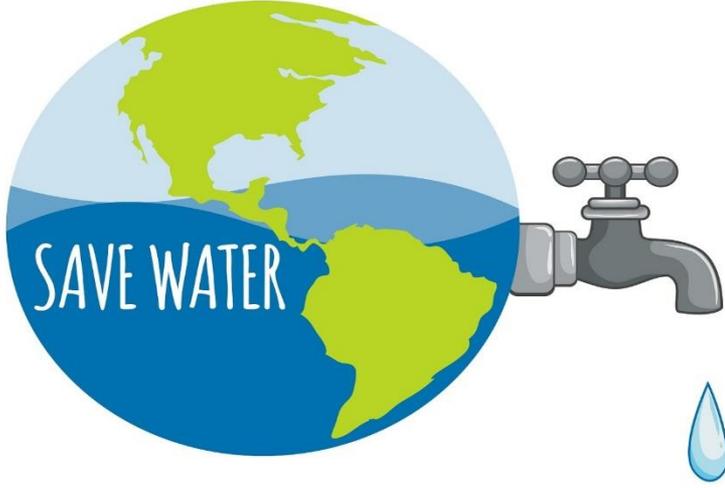


تحسّن تحرير التجارة
من مشاركة امرأة في
سوق العمل

لا بد من سياسات مناسبة للتعليم
والتدريب تضمن اكتسابها المهارات
اللازمة

ما يسهم في تحقيق المساواة بين
الجنسين، وتحسين مستويات
المعيشة للنساء.

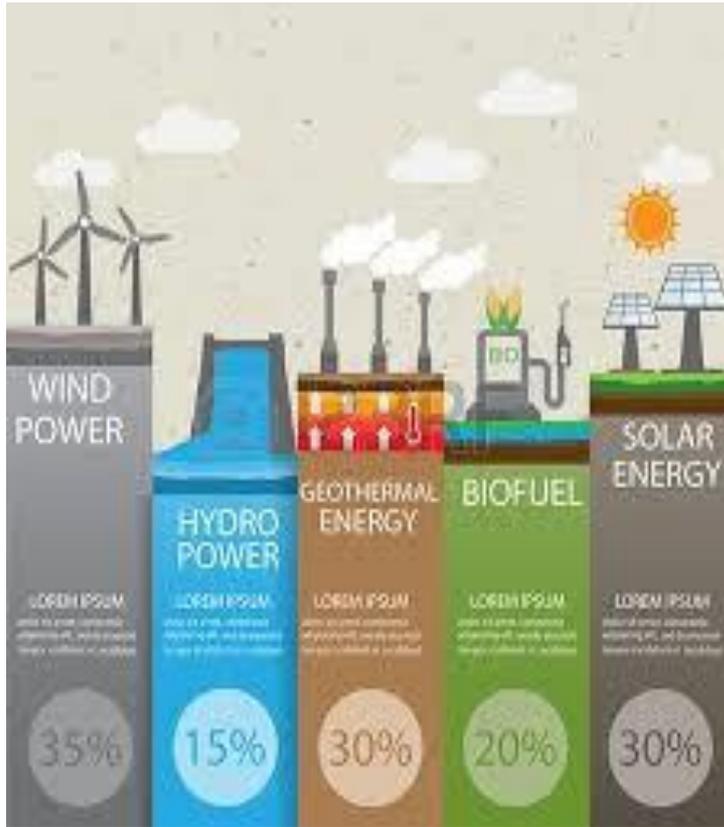
الهدف ٦ - المياه النظيفة و الصرف الصحي



- يمكن أن يكون لتحرير التجارة أثر إيجابي على البيئة، إذا ما اعتمد البلد سياسات بيئية فعالة وإذا تمكن من تخصيص الموارد للبيئة عن طريق زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد، وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الرفاه العام.

- ولكن يرى البعض أنّ زيادة النمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي تؤدي في البلدان الفقيرة نسبياً إلى تدهور البيئة، إذ يتفاقم التلوث ويتسارع نضوب الموارد الطبيعية. ولا يمكن تخصيص الموارد لحفظ البيئة ومكافحة التلوث سوى في البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل. وينبغي على جميع الحكومات إيجاد توازن بين التجارة والبيئة وتقييم تكاليف سياسات الحد من التلوث وفوائدها

الهدف ٧- الطاقة النظيفة بأسعار معقولة



- ومع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وتغيّر المناخ واستنفاد الوقود الأحفوري، من الضروري تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة. ولتحقيق أفضل مستويات الاستدامة بأدنى كلفة وبأقل قدر ممكن من الانقطاع في إمدادات الطاقة، لا بد من أسعار للطاقة يمكن التنبؤ بها، وقواعد تجارية واضحة وإطار سياساتي وتنظيمي قوي. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم من خلال تدابير شاملة في التجارة الدولية

الهدف ٨- العمل اللائق و النمو الاقتصادي

- ينبغي أن تراعي السياسات التجارية الوطنية دور التجارة الدولية في تشجيع انتشار التكنولوجيا من خلال حركة رأس المال والموارد البشرية عبر الحدود. فحركة رأس المال المادي وغير المادي تولّد فرص عمل أفضل الذين يعانون من ظروف عمل رديئة وأجور ضئيلة. وإذ تتيح التجارة المشاركة، للمحرومين في البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، فهي تمكّن المنافسين وصانعي السياسات المحليين من إنفاذ حقوق العمل وحمايتها وتعزيز بيئة عمل آمنة، مسترشدين بظروف العمل لدى الشركاء التجاريين

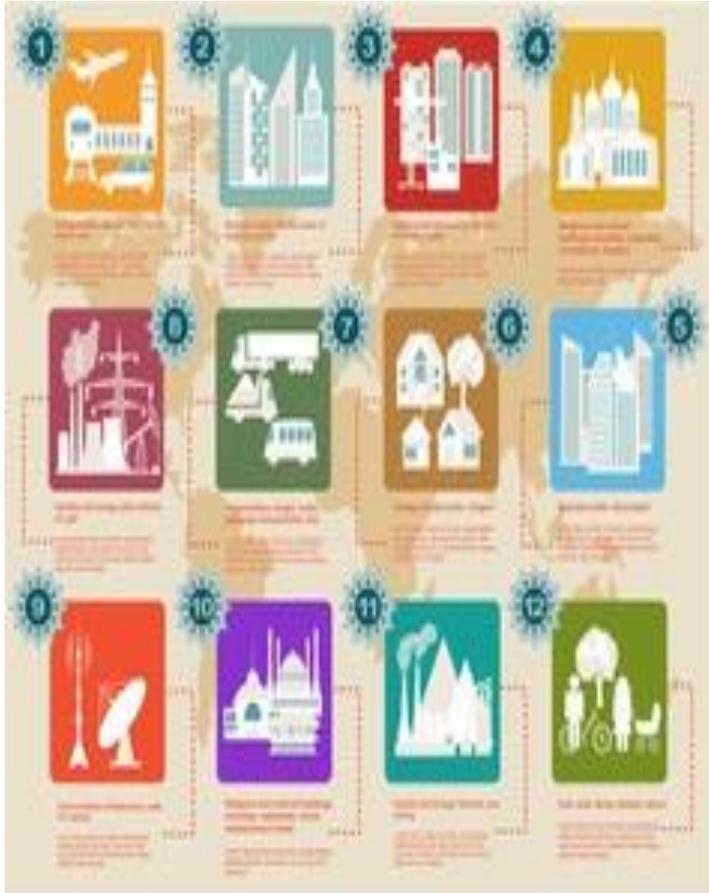


الهدف ٩- الصناعة و الابتكار و البنية التحتية

- يعوق الافتقار إلى البنية التحتية استخدام التكنولوجيا والابتكار، وغالباً ما يضعف إمكانية الحصول على ما يلزم من رعاية صحية ومرافق صرف صحي وتعليم.

- فمن خلال التجارة، يمكن أن تعمل الشركات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والقطاع العام لتطوير البنية التحتية المستدامة، ينبغي أن تركز البلدان النامية على إنشاء بُنى ، وحماية البيئة في الاقتصادات النامية.

- ولذلك فالبنية التحتية تسهّل التجارة، فتسهم في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.



الهدف ١٠ - الحد من أوجه عدم المساواة

• للتجارة أثر مباشر وغير مباشر على المساواة أو انعدامها، فالزيادة في الأسعار العالمية تترجم مباشرة في الأسعار المحلية، وتحدّد شروط التبادل التجاري المتغيرة الناتج الحقيقي والدخل. وللأسعار النسبية للسلع أثر كبير جداً على الأجور والهجرة، وبالتالي على رفاه الأسر المعيشية، ولا سيما تلك التي تعيش من دخل منخفض.

• وباختصار، الفوائد العامة لزيادة التجارة الدولية معروفة على نطاق واسع، غير أنّ الآراء حول آثارها على التوزيع منقسمة. ولا بد من تقييم المسألة في كل بلد على حدة.

الهدف ١١ - المدن و التجمعات المستدامة



- يمكن أن تسهم التجارة الدولية في بناء المدن المستدامة وتعزيز التنمية الريفية من خلال تشجيع الاستثمار في البنية التحتية) بما في ذلك النقل العام ومشاريع المياه والكهرباء، والإسكان، والطاقة المتجددة)، والخدمات الصحية والصرف الصحي والتعليم. ولجني الفوائد الكاملة للتجارة الدولية، لا بد من أن تعمل المؤسسات المحلية على نحو وثيق مع المؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية لوضع سياسات عامة غير تمييزية تكون فعالة من حيث الكلفة وتتسم بالكفاءة.

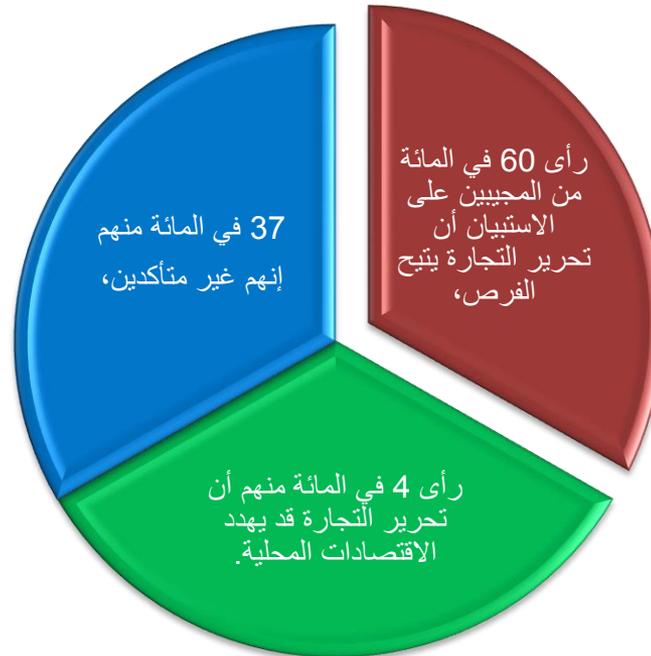
الهدف ١٢ - إجراءات المتعلقة بالمناخ



- لا يزال أثر تحرير التجارة على تغيّر المناخ غير واضح. فقد ثبت أن لنمو الدخل أو الاقتصاد، المتأتي نتيجة تحرير التجارة، ثلاثة آثار على كمية انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الحالية من حيث الحجم والتكنولوجي والتركيبية. ويلاحظ الأثر على الحجم عندما تؤدي الزيادة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الإنتاج وبالتالي إلى زيادة كمية الانبعاثات. وكذلك يلاحظ الأثر على التكنولوجيا عندما تشجع الشركات على اعتماد عمليات إنتاج أنظف، ما يسهم في الحد من الانبعاثات.

- وحددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثرين إضافيين لتحرير التجارة على البيئة هما:
أثر المنتجات وأثر القواعد التنظيمية. فمن المنتجات ما تؤدي تجارتها إلى تحسين البيئة ومنها ما يلحق بها الضرر. الآثار الإيجابية للمنتجات قد تنتج من زيادة التجارة بالسلع المفيدة بيئياً، مثل الآلات التي توفر في الطاقة، والآثار السلبية من زيادة التجارة بالسلع الحساسة من الناحية البيئية، مثل النفايات الخطرة. أما القواعد التنظيمية والسياسات العامة لتحرير التجارة فقد تؤثر على القواعد التنظيمية والمعايير وغيرها من التدابير البيئية.

استبيان الآراء : الأداء التجاري



التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة



• ومن جهة أخرى، أعرب المجيبون عن قلقهم إزاء الأثر السلبي للتجارة، واعتبر نصفهم أن التجارة تؤدي إلى تآكل حقوق العمال وظروف العمل وأبدى 63 في المائة قناعة بأنّه يمكن للتجارة أن تقضي على الصناعات المحلية الصغيرة بسبب المنافسة الأجنبية.

• واقتصرت نسبة المطلعين جيّداً على أهداف التنمية المستدامة على 16 في المائة، في حين أعلن 27 في المائة أنهم ليسوا على علم بها إطلاقاً. غير أنّ 53 في المائة من المجيبين يعتقدون أنه يمكن أن تسهم التجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من الناحية المالية و/أو غير المالية، في تحقيق الأهداف. واعتبر 30 في المائة أنه يمكن أن يكون للتجارة أثر غير مباشر على أهداف التنمية المستدامة، وأكد 17 في المائة أن التجارة وسيلة أساسية لتمويل

التنفيذ.

تحديات التجارة



اعتبر 64 في المائة من المجيبين ان تحرير التجارة يمكن أن تُضعف إمكانية دعم التجارة للتنمية المستدامة، بينما شعر 30 في المائة أن التطورات لأخيرة التي تنبئ بتصاعد النزعة الحمائية سيبقى أثرها ضئيلاً على التجارة الدولية.

• واعتبر 40 في المائة أنّ الاتفاقات الثنائية الإقليمية الكبرى تزداد أهميّة، في حين أكد 40 في المائة أن الاتفاقات التجارية العالمية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ستحافظ على أهميتها وتستمر في التطور. والمثير للاهتمام أنّ 20 في المائة اعتبروا أن الجهود الرامية إلى زيادة تحرير التجارة ستتضاءل في وجه تصاعد النزعة الحمائية.

خلاصة



- لا تتوقف آثار التجارة على خلق فرص العمل وتوليد الإيرادات. فإذا ما اعتمدت السياسات الصحيحة، يمكن أن يكون للتجارة أثر إيجابي على جميع قطاعات الاقتصاد، وبالتالي على العديد من مجالات المجتمع.

- وينبغي أن تضع البلدان وتنفذ سياسات تشجع التجارة، فتحفز الاستثمار في القطاعات والخدمات الأساسية، وتحقق مكاسب في الكفاءة في تقديم الخدمات، وتزيد من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خلاصة

- وقد يكون لانتشار الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية أثرٌ يضرّ بالتنمية في العالم، ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبالخروج عن النظام المتعدد الأطراف، قد تحول مثل هذه الاتفاقات دون مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة ومتساوية في التجارة الدولية.
- وتعتزم الإسكوا وضع إطار مفاهيمي يربط بين الصكوك التجارية لمساعدة البلدان العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسينتج من الإطار الجديد سيناريوهات متعددة لتقييم أثر الإصلاحات التجارية في بعض البلدان العربية.

وَشُكْرًا

Economic and Social Commission for Western Asia



UNITED NATIONS

الاسكوا
ESCWA